بسم الله الرحمن الرحيم

كلية التربية بأسوان
قسم أصول التربية

آليات دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد بجمهورية مصر العربية وتفعيلها فى ضوء خبرات بعض الدول

دكتـــــور
بدرى أحمد أبوالحسن على
مدرس التربية المقارنة
كلية التربية بأسوان-جامعة جنوب الوادى

ملخص دراسة عن*
آليات دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد
بجمهورية مصر العربية وتفعيلها فى ضوء خبرات بعض الدول

إعـــداد
دكتور/ بدرى أحمد أبوالحسن على
مدرس التربية المقارنة
كلية التربية بأسوان-جامعة جنوب الوادى

﴿الإطار العام للدراسة﴾

مقدمـــة:

يعد التعليم من أبرز العوامل مساهمة وفعالية فى إحداث التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع، ويرجع ذلك إلى العلاقة التبادلية بين الجوانب التعليميـــة والاقتـــصادية ومدى تأثر كل منهما بالآخر، وأن هذه العلاقة لها جذورها التى أكدتها النظريـــات الاقتصادية من خلال تناولها للعنصر البشرى الذى يتم إعداده داخـــل المؤســـسات التعليمية ودوره المهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن متطلبـــات هـــذه العلاقـــة ليست ثابتة، بل هى متغيرة نتيجة تأثرها بالقوى والعوامل الثقافيـــة المـــؤثرة فـــى تشكيل نظم التعليم بالمجتمعات المختلفة.

وإذا كانت التنمية هى عملية مستمرة شاملة ومتكاملة فى أبعادها المختلفة، فإن محور هذه التنمية يرتكز- فى أساسه- على التنمية البشرية، حيث إن البـــشر هـــم الأداة الأساسية التى تسهم فى تحقيق هذه التنمية، فالتعليم الجيـــد هـــو نـــوع مـــن الاستثمار من أجل التنمية، "حيث تؤكد النظرية الحديثة للتربية على أن التعليم لـــم يعد مجرد خدمة ينفق عليها، وإنما أصبح استثماراً بشرياً وعاملاً رئيسياً فى تحقيق التنمية ورفع معدلات الإنتاج، فهو يساعد الفرد علـــى تحـــسين قدراتـــه ويكـــسبه

---

* للاستزادة يمكن الرجوع لأصل البحث لدى تحرير المجلة أو الباحث.

المهارات المهنية اللازمة للإبداع فى العمل والتكيف مع ظروف التغيير والتطوير الذى يحدث فى مجال المهن والأعمال، كما يسهم التعليم فى إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدربة وتوزيعها على كافة قطاعات العمل والإنتاج، وتوفير الأعداد المطلوبة لنجاح برامج التنمية الاقتصادية"(١)*.

وقد أكد المتخصصون فى العلوم التربوية والاقتصادية على انه لكى تحقق الأمم نمواً اقتصادياً وتنمية اقتصادية، فإنه لابد من الاستثمار فى كافة مواردها الاقتصادية المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية، وأن الاستثمار فى أحدهما لم يعد كافياً لتحقيق تلك الأهداف، وهذا يعنى أن الاستثمار فى رأس المال البشرى لا يقل أهمية عنه فى رأس المال المادي، بل إن المردود فيه يفوق المردود فى رأس المال المادي، كما أن الاستثمار فى رأس المال البشرى فى مجالى التعليم والتدريب يعد استثماراً منشوداً وخاصة بالنسبة للدول النامية، وذلك لحاجتها إلى توافر الأعداد الكافية من القوى البشرية المؤهلة والمدربة التى تعمل فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية ومواكبة الدول المتقدمة(٢).

ونظراً لأن الإنسان هو أساس التنمية الاقتصادية، فقد أصبحت تنمية رأس المال البشرى جزءاً أساسياً فى نجاح عمليات التنمية الاقتصادية، ومن ثَمَّ فإن العلاقة بين التعليم والاقتصاد أخذت أشكالاً مختلفة تخضع فى كل منها لظروف المجتمع وأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب أن تتصف هذه العلاقة بالمرونة بحيث تستجيب الأوضاع التعليمية لأى تطور يطرأ على الأوضاع الاقتصادية، وهذا- فى حد ذاته- يمثل تحدياً أمام التربية فى العصر الحديث(٣)، كما أن الدور الذى يقوم به التعليم فى تنمية رأس المال البشري- الذى هو أساس تحقيق التنمية الاقتصادية- جعل التركيز على الجوانب الاقتصادية للتعليم من الأمور التى تحظى باهتمام رجال التربية والتعليم والاقتصاد فى المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، حيث تكاتفت عوامل عديدة لإبراز دور التعليم فى

---

* يشير هذا الرقم إلى ترتيب المرجع فى قائمة هوامش الدراسة.

مجال الاقتصاد مثل زيادة متطلبات النمو الاقتصادى، ورغبة المجتمعات فى إحداث مزيد من التنمية الاقتصادية وغيرها من العوامل التى أكدت على ضرورة دعم العلاقة بين أوضاع التعليم من حيث مستوياته وأنواعه ومخرجاته من جهة، وبين المعارف والمهارات اللازمة لمجالات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى(٤).

فالتقدم فى المجتمعات المعاصرة يرجع إلى التعليم والاقتصاد والعلاقة المتبادلة بينهما، حيث إن التدريب الذى يتم من خلال التعليم يساعد فى زيادة الطاقة الإنتاجية للأفراد والتى تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن سياسة التعليم ومناهجه وأساليبه تتحدد بمشروعات إنماء رأس المال وإنتاج السلع والخدمات المختلفة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المتطورة، "لذا فقد اهتمت الكثير من دول العالم بربط التعليم بالاقتصاد، حيث تتضمن التنمية تطويراً لعمليات الإنتاج وتنمية القوى البشرية المطلوبة لهذه العمليات، وقد ترتب على ذلك النظر إلى التعليم باعتباره نوعاً من الاستثمار وليس خدمة تقدم لأفراد المجتمع، وكان من نتائج هذا الفكر اعتبار التعليم والاقتصاد وجهين لشيء واحد هدفه النهوض بمستوى الأفراد والمجتمعات(٥)، فالعلاقة بين التعليم والاقتصاد هى علاقة تبادلية، حيث تقوم نظم التعليم بمد برامج التنمية الاقتصادية بالقوى البشرية العاملة المؤهلة والمدربة التى تساعد فى نجاح هذه البرامج، بينما يظهر تأثير الجوانب الاقتصادية فى نظم التعليم فى تحديد محتوى مناهج التعليم وأساليبه وتمويله وتوفير الخدمات والبرامج التعليمية المتقدمة التى يتطلبها سوق العمل من خلال تجويد هذه البرامج بصفه مستمرة.

ونظراً لأهمية العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد، فقد أدركت العديد من دول العالم أهمية هذه العلاقة وتفعيلها ومنها: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسويد واليابان والصين وماليزيا وتايوان وسنغافورة وأندونيسيا، مما يؤكد ضرورة الاستفادة من جهود هذه الدول فى توافر آليات دعم هذه العلاقة وتفعيلها بجمهورية مصر العربية.

مشكلة الدراسة:

إن العلاقة بين التعليم والاقتصاد قد اكتسبت أهميتها بعد أن أصبح يُنظر إلى التعليم على اعتبار أنه عملية استثمار فى رأس المال البشري، وقد أدت هذه النظرية إلى ظهور العديد من الوظائف الاقتصادية للتعليم باعتباره قدرة إنتاجية مثمرة، وبذلك فقد أصبح للتعليم دوره فى إكساب الفرد بعض متطلبات النمو الاقتصادى مثل دوره فى تحسين الإنتاج وزيادة الدخل الفردى والقومى، ودوره فى تحقيق متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى دوره فى تنمية الوعى الاقتصادى وبعض العادات الاقتصادية.

وتشير الأدبيات والبحوث المعاصرة إلى أنه على الرغم من الدور الذى تقوم به الموارد الطبيعية ورأس المال المادى فى التنمية الاقتصادية، إلا أن النجاح فى تحقيق هذه التنمية يرجع إلى الاهتمام بالعنصر البشرى الذى هو غاية التنمية ووسيلتها والمخطط لها والمستفيد منها، وأن التنمية فى الموارد البشرية ترتبط بالتعليم الذى يتولى إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدربة بما يتفق واحتياجات سوق العمل، "فالتخطيط للتنمية الاقتصادية لا يقتصر على حجم الموارد الطبيعية والمادية فقط، بل يتعداه إلى التخطيط لإعداد القوى البشرية وتدريبها، فالاستثمار فى رأس المال البشرى يعد استثماراً فى القطاع القائد لعمليات التنمية الشاملة ودعامة أساسية من دعائمها، فالقوى العاملة المؤهلة والمدربة هى العنصر الأساسى لتحقيق التقدم الاقتصادي"(٦)، كما أشارت دراسات أخرى إلى طبيعة تلك العلاقة فى أنه نتيجة لظهور العديد من المتغيرات الاقتصادية والتى أسفرت عن تغير النظرة إلى متطلبات النجاح الاقتصادى والتركيز على بعض العوامل التى تحقق هذا النجاح مثل الإنتاجية والجودة، أصبح الأمر يتطلب وجود قوة عمل قادرة على استيعاب المهارات الجديدة لتحقيق القدرة على المنافسة العالمية التى أفرزتها هذه التحولات(٧).

وقد أدركت المجتمعات المختلفة أن التعليم هو الوسيلة الرئيسية التى تساعد على مواجهة المتغيرات الاقتصادية من خلال تنمية القدرات الإنتاجية لدى الأفراد

لمسايرة التغيرات الناجمة عن هذه المتغيرات، وتقديم المعلومات المرتبطة بالعمل والإنتاج وذلك بتضمين المقررات الدراسية لبعض التطبيقات والبرامج المتقدمة والاهتمام بالأنشطة والتدريب، وتزويد مؤسسات التعليم بالأدوات والمعلومات المتطورة التى تساعد على تجويد التعليم بهذه المؤسسات وتحسين مستوى مخرجاتها بما يتفق ومتطلبات النجاح فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى هذه المجتمعات(٨)، كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن التغيرات التى حدثت فى المجالات المختلفة بصفة عامة وفى مجال الصناعة والتكنولوجيا بصفة خاصة أدت إلى ظهور بعض المشكلات ومن أبرزها عدم الارتباط بين التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، بالإضافة إلى التغيرات التى ظهرت فى هيكل المهن والعمالة وتأثيراتها المتعددة والتى فرضت مطالب تعليمية ومهنية جديدة يجب أن يقوم النظام التعليمى بتوفيرها(٩).

لذا فقد أكد الكثير من المهتمين بالتعليم على أهمية دعم الصلات بين التعليم وعالم العمل والاقتصاد والتنسيق بين سياسات التعليم والعمالة المطلوبة من خلال التعرف على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل فى الحاضر والمستقبل وبما يحقق التنمية فى المجتمع.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع من المجتمعات يتطلب تطويراً فى النظام التعليمى عن طريق وضع الخطط التعليمية فى ضوء احتياجات سوق العمل، وإتاحة الفرص للمتعلمين فى اكتساب المهارات التى يتطلبها العمل فى مؤسسات الإنتاج المختلفة بما يساعدهم فى الإسهام فى الاقتصاد وتنمية العادات التى تتطلبها التنمية الاقتصادية، وإعداد الفنيين المهرة الذين تحتاجهم عمليات التنمية، وكل ذلك يتطلب إعادة النظر فى محتوى التعليم وبرامجه وخاصة فى الدول النامية التى لا يحقق الهيكل التعليمى بها متطلبات التنمية الاقتصادية، كما أن التعليم بهذه الدول لا يحظى باهتمام المسئولين ولا يلقى إقبالاً من الدارسين، ومن ثَمَّ فهو لا يحقق طموحات التنمية بهذه الدول(١٠).

وعلى المستوى العالمى هناك العديد من التجارب التى أجريت فى الدول المتقدمة وبعض الدول النامية والتى تؤكد على أهمية دعم العلاقة بين التعليم والاقتصاد، فقد اعتمدت هذه الدول فى نجاحها على نظم التعليم بها وعلى مهارات أبنائها، حيث حققت هذه الدول معدلات نمو اقتصادى عالية من خلال اعتمادها على إعداد وتأهيل القوى البشرية بمؤسسات التعليم المختلفة، بالإضافة إلى اعتمادها على العلوم الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة فى تحقيق النمو الاقتصادى بها، وقد حاولت مصر – كإحدى الدول النامية– الاستفادة من خبرات بعض الدول فى تأكيدها لهذه العلاقة والقيام ببعض المشروعات التى تؤكد هذه العلاقة بين مؤسسات التعليم ومواقع العمل والإنتاج بما يسهم فى تحسين التعليم وتجويده، إلا أن هذه الجهود لم تحقق الدعم المطلوب لتحقيق العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد، مما يتطلب التحديد الدقيق لهذه العلاقة فى ضوء المتغيرات العالمية والتعرف على الخبرات العالمية فى مجال الربط بين التعليم والاقتصاد تمهيداً للاستفادة من ذلك فى دعم العلاقة التبادلية بينها واقتراح آليات لدعم وتفعيل هذه العلاقة، وهذا ما سوف تبرزه الدراسة الحالية.

تساؤلات الدراسة:

وفى ضوء ما سبق تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما طبيعة العلاقة بين التعليم والاقتصاد فى الأدبيات التربوية المعاصرة؟

٢- ما المتغيرات الاقتصادية العالمية ومدى انعكاسها على النظم التعليمية؟

٣- ما الخبرات العالمية المعاصرة فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد وآليات تفعيلها؟

٤- ما واقع الجهود المصرية فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد؟

٥- كيف يمكن الاستفادة من الخبرات العالمية المعاصرة فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد بجمهورية مصر العربية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على آليات دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد بجمهورية مصر العربية وتفعيلها فى ضوء خبرات بعض الدول، وذلك من خلال التعرف على واقع الجهود المصرية فى دعم هذه العلاقة، وتحليل لبعض الخبرات العالمية المعاصرة، ووضع تصور لهذه العلاقة من خلال عدة محاور تتمثل فى منطلقات دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد، وأهدافها، وتقديم إجراءات وآليات تنفيذ دعم هذه العلاقة، بالإضافة إلى وضع مجموعة من المعايير التى يجب مراعاتها لدعم وتفعيل العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التأكيد على العلاقة بين التعليم والاقتصاد باعتبارها أساس التقدم فى المجتمعات المعاصرة، كما تأتى أهمية الدراسة- أيضاً- فى الوقت الذى تبذل فيه الكثير من الدول النامية جهوداً كبيرة فى تحقيق النمو الاقتصادى بها من خلال الاعتماد على استثمار رأس المال البشرى داخل المؤسسات التعليمية.

كما أن للدراسة أهمية نظرية وأخرى تطبيقية، **فالأهمية النظرية** تتمثل فى تقديم بعض المقترحات التى تساعد المسئولين فى تحقيق العلاقة المثلى بين التعليم والاقتصاد، وكذلك إلقاء الضوء على الخبرات العالمية المعاصرة فى بعض الدول المتقدمة والنامية وإمكانية الإفادة منها فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد فى جمهورية مصر العربية، أما **الأهمية التطبيقية** فتتمثل فى القيام بالممارسات التطبيقية من خلال تقديم بعض آليات تفعيل ودعم العلاقة بين التعليم والاقتصاد، وكيفية استخدام بعض الأساليب الحديثة فى مجالات العمل والإنتاج وإعداد القوى العاملة المؤهلة والمدربة التى تحتاجها برامج التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفى (المدخل المقارن) باعتباره أكثر المناهج ملاءمة لطبيعة الموضوع الذى تتناوله الدراسة، حيث إن هدف هذا المنهج لا يتوقف عند وصف الظاهرة أو المشكلة، بل يتعدى ذلك إلى تفسير الظاهرة وتحليلها ومقارنتها بغيرها من الظواهر أو المشكلات الأخرى.

ونظراً لأن المنهج الوصفى يشتمل على كثير من الطرق والمداخل والأساليب أثناء التعامل مع أى ظاهرة أو مشكلة، فإن من بين هذه الطرق؛ الدراسات الارتباطية Correlational Studies(١١)، وتختص هذه الدراسات باكتشاف العلاقة الارتباطية بين متغيرين أو أكثر(١٢). والدراسة الحالية تدرس العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد فى بعض الدول- كخبرات معاصرة- وكيفية دعم هذه العلاقة وآليات تفعيلها، وإمكانية الإفادة من ذلك فى دعم هذه العلاقة وتفعيلها بجمهورية مصر العربية.

الدراسات السابقة:*

قام الباحث بعرض بعض الدراسات العربية والأجنبية التى تناولت العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد، كما قام بالتعليق على هذه الدراسات لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية من حيث التأكيد على أهمية العلاقة بين التعليم والاقتصاد ودور كل منهما فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمعات، وإلقاء الضوء على بعض الخبرات العالمية وآلياتها وإمكانية الإفادة من هذه الخبرات فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد، بالإضافة إلى بيان مدى الاستفادة من الدراسات السابقة بصفة عامة.

---

* للاستزادة يمكن الرجوع إلى الصفحات من ٧ إلى ١٤ فى أصل البحث، وكذلك المراجع من المرجع رقم١٣ إلى رقم٢٦ فى قائمة هوامش الدراسة.

خطوات السير فى الدراسة:*

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تسير الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: تحليل لطبيعة العلاقة بين التعليم والاقتصاد وتطورها: حيث تم تناول هذه العلاقة على النحو التالى:

(١) إشكالية العلاقة وتطورها.

(٢) تبادلية العلاقة بين التعليم والاقتصاد: ويتم تناول هذه العلاقة التبادلية من خلال بيان:

(أ) أثر التعليم فى الاقتصاد (التعليم وتحسين الإنتاج- التعليم وزيادة الدخل- التعليم وتنمية الوعى الاقتصادى- التعليم وسوق العمل- التعليم التكنولوجى والتنمية الاقتصادية).

(ب)أثر الاقتصاد فى التعليم (تمويل التعليم- تكلفة التعليم- الكفاءة والإنتاجية فى التعليم- جودة التعليم).

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على التعليم:

حيث تم تناول مجموعة من المتغيرات الاقتصادية هى:

(١) التحول فى أساليب الإنتاج وطبيعة العمل وأشكال المهن المستقبلية.

(٢) تغير الأدوار الاقتصادية للدولة فى ظل اقتصاد السوق الحر.

(٣) تزايد حجم التجارة الإلكترونية.

(٤) تحرير التجارة الدولية واتفاقية الجات.

(٥) التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

(٦) تزايد الشركات متعددة الجنسيات وتدويل الإنتاج.

(٧) تزايد الاتجاه نحو الخصخصة.

(٨) تزايد الآثار المترتبة على العولمة الاقتصادية.

---

* للاستزادة يمكن الرجوع إلى الصفحات من ١٥ إلى ٧٣ فى أصل البحث، وكذلك المراجع من المرجع رقم٢٧ إلى رقم١٥٦ فى قائمة هوامش الدراسة.

ثالثاً: خبرات عالمية معاصرة ونماذج تطبيقية لآليات دعم وتفعيل العلاقة التبادلية بين التعليم الاقتصاد: وفيها قام الباحث بعرض ما يلى:

(أ) الخبرات العالمية فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد: حيث قام الباحث بعرض خبرات كل من: جامعة جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وخبرة كندا، وخبرة السويد، وخبرة اليابان، وخبرة الصين، وخبرة ماليزيا، وخبرة تايوان، وخبرة سنغافورة، وخبرة أندونيسيا، ثم قام الباحث بتحليل مقارن لهذه الخبرات العالمية.

(ب) عرض لبعض النماذج التطبيقية لآليات دعم وتفعيل العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد: وتشمل هذه النماذج (تسويق المنتجات الجامعية- الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والخدمية- الجامعة المنتجة- الجامعة الاستثمارية- الاقتصاد القائم على المعرفة).

رابعاً: واقع الجهود المصرية في دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد:

إن ظهور أساليب جديدة فى مجالات الإنتاج نتيجة للمستجدات العالمية والتحولات الاقتصادية، جعل المسئولين فى مصر يدركون أهمية تجويد التعليم وإعادة النظر في دور مؤسسات التعليم والتدريب لتحويل أبناء المجتمع إلى مشاركين في العمل وزيادة الإنتاج، وذلك بإعداد كوادر ذات مستوى متميز من التعليم للتعامل مع سوق العمل بكل متغيراته، لذا قامت وزارة التربية والتعليم بجهود كبيرة لمحاولة تحسين الخدمات التعليمية بمراحل التعليم المختلفة مع التأكيد على المرحلة الثانوية بصفة عامة وتطوير التعليم الفني بصفة خاصة ليكون أكثر ارتباطاً بالتغيرات التقنية المصاحبة لثورة المعلومات والتكنولوجيا المتطورة، وقد استفادت الوزارة من خبرات بعض الدول المتقدمة ومشاركة بعض المنظمات الدولية المهتمة بالتعليم في تطبيق بعض التجارب التي تؤكد على ربط المدرسة بالعمل والإنتاج وإعداد عمالة فنية مدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الرقي بالإنتاج، بالإضافة إلى اهتمام الدولة بالتعليم الجامعي الخاص.

ومن المشروعات التي قامت الوزارة بتنفيذها لتحسين التعليم وتطويره بما يتفق والتغيرات التي صاحبت التطور التكنولوجي والتغير في أساليب العمل والإنتاج، مشروع مبارك/كول لتطوير التعليم الفني، ومشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفني، ومشروع المدرسة كوحدة منتجة، وتجربة المدارس الفنية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات، وسوف يتم إلقاء الضوء على هذه المشروعات كنوع من إبراز بعض الجهود المصرية في الربط بين الجوانب التعليمية والاقتصادية، **وذلك كما يلي:**

(١) **مشروع مبارك/كول لتطوير التعليم الفني:**

تم هذا المشروع في ضوء اتفاقية تطوير التعليم والتدريب وفق النظام المزدوج **Dual System** بين مصر وألمانيا في نهاية عام١٩٩١م، وتم تحديد اللجنة العليا للمشروع في يونيه١٩٩٣م، وتم إنشاء وحدة تنفيذ سياسات المشروع في سبتمبر١٩٩٣م، كما بدأ التنفيذ الفعلي للمشروع في سبتمبر١٩٩٥م بمدينة العاشر من رمضان بالتعاون مع جمعية المستثمرين بالمدينة، حيث تم قبول٣٠٠ طالب وطالبة في ثلاث مهن هي: **(ميكانيكي صناعي- إلكتروني صناعي- ملابس جاهزة)**، ثم امتد المشروع في سبتمبر١٩٩٦م إلى مدينتي السادس من أكتوبر، والسادات، كما تم بعد ذلك تخصيص مدرسة مستقلة في كل مدينة للمشروع[١٣].

ويهدف المشروع- في مجمله- إلى توفير طبقة من العمالة الفنية المدربة تدريباً عملياً وعلمياً على وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة وبما يتفق واحتياجات المصانع والمجالات الاقتصادية الأخرى وسوق العمل، مما يتيح فرص عمل مؤكدة للشباب سواء داخل مصر أو خارجها لمواجهة مشكلة البطالة، بالإضافة إلى رفع كفاءة وإنتاجية المنتج المصري لمواجهة المنافسة العالمية، ويقبل المشروع الطلاب الذين أتموا مرحلة التعليم الأساسي، ومدة الدراسة والتدريب ثلاث سنوات دراسية، ويمنح الطالب- بعد اجتيازه وبنجاح الامتحانات النظرية والعملية المقررة- شهادة إنهاء الدراسة بالتعليم الفني (دبلوم المدارس الفنية)، بالإضافة إلى شهادة محلية من جمعية المستثمرين أو جهة التدريب العملي، كما

يقوم المشروع بتوفير فرص عمل جديدة للخريجين، ويعد هذا- فى حد ذاته- من أهم مميزات هذا المشروع(١٤).

ويقوم المشروع على أساس تطبيق نظام التعليم المزدوج في أربعة مجالات؛ **الأول: مكان التعليم والتدريب**، حيث يقوم النظام على أساس الدراسة النظرية لمدة يومين بإحدى المدارس الثانوية الفنية والتدريب العملي لمدة أربعة أيام في المصانع والشركات، **والثاني: إعداد المناهج**، حيث يشترك خبراء ألمان مع المختصين بالتربية والتعليم والمختصين بالمصانع والشركات بوضع المناهج النظرية والعملية، **والثالث: التقويم**، حيث يشترك المختصون بالوزارة مع المختصين بالمصانع والشركات في إعداد الامتحانات التحريرية وتقويم الطلاب عملياً، **والرابع: التمويل**، ويتحمل فيه أصحاب المصانع والشركات تكلفة التدريب، كما يساهم الجانب الألماني عن طريق تقديم الخبراء وإمداد المدارس بالمعدات والآلات اللازمة للتدريب. ويعتمد المشروع على المشاركة بين ثلاثة أطراف لكل منها مساهماته في تنفيذ المشروع وهي: **وزارة التربية والتعليم، ورجال الأعمال وجمعيات المستثمرين والاتحادات، والوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ ممثلة للوزارة الاتحادية للتعاون الدولي والتنمية الألمانية BMZ** ، وقد امتد المشروع وتم تنفيذه في معظم محافظات الجمهورية، وقد بدأ التخطيط لإدخال مهن وتخصصات جديدة للمشروع طبقاً لمتطلبات سوق العمل(١٥).

ومما سبق يتضح أن مشروع مبارك/كول برغم أنه يهدف إلى توفير طبقة من العمالة الفنية المدربة على وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة وفق احتياجات المصانع وسوق العمل، إلا أن العديد من الدراسات أكدت وجود بعض السلبيات فى تطبيق التجربة والتى تحتاج إلى تضافر الجهود والتعاون المستمر بين الجهات المختلفة لتفعيل العلاقة بين التعليم والاقتصاد وبصورة عملية داخل مدارس التعليم الفنى.

(٢) مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفني:

يعد مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج ضمن جهود وزارة التربية والتعليم في تفعيل دور مدارس التعليم الثانوي الفني (الصناعي- الزراعي- التجاري) للقيام بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها، واستفادة الوحدات المحلية المختصة وقطاعات الإنتاج بكل محافظة من إمكانات هذه المدارس في رفع المستوى المهني لأصحاب المهن والحرف بالمحافظة.

وفي ضوء ذلك صدر القرار الوزاري رقم١٧٦بتاريخ٢٠٠١/٨/١٢م، بشأن مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفني، والذي نص في مادته الثانية على تحديد لجان المشروع والإشراف عليه من قِبل الوزارة والإدارة العامة المختصة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، على أن يتم تشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها من خلال اللوائح التنفيذية للقرار، كما حددت المادة دور كل من التوجيه الفني وتوجيه المخازن والمرافق والتوجيه المالي والإداري ومديري المدارس في الإشراف على المشروع وتنفيذه(١٦).

ويهدف مشروع رأس المال الدائم إلى رفع الآداء التعليمي للطلاب عن طريق المزيد من التدريبات العملية وإكساب المدرسين مزيداً من الخبرات، والإفادة من القوى البشرية وإمكانات مدارس التعليم الفني في المساهمة في خطة الإنتاج بالدولة لصالح الاقتصاد القومي، والاستفادة من أوقات الفراغ والعطلات في أنشطة طلابية مفيدة، بالإضافة إلى زيادة دخل الطلاب والمعلمين عن طريق إثابتهم عن أعمالهم بقدر إنتاجهم(١٧)، أما رأس مال المشروع فيتكون من **أربعة عناصر هي:** نصيب المدرسة الذي تحدده اللجنة العامة للمشروع، والنسبة المقررة من ربح العمليات والمشروعات الإنتاجية، والتبرعات المقدمة من الهيئات والأفراد، أما بالنسبة لمجال استثمار رأس مال المشروع فيتم في إنتاج المصنوعات الرائجة والمشروعات الإنتاجية التي تحددها لجنة المشروع بالمدرسة، ويتم تنفيذ ذلك بالاشتراك بين الطلاب والمدرسين مع عدم الاستعانة بعمال أو مقاولين من خارج المدرسة،

ويستمر تنفيذ المشروع طوال العام الدراسي في العطلات الصيفية وبما لا يتعارض مع تنفيذ التدريبات العملية وفقاً للخطة والمناهج الدراسية[١٨].

ومما سبق يتضح أن مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفنى يهدف إلى رفع الآداء التعليمى للطلاب عن طريق التدريبات العملية والإفادة من إمكانات مدارس التعليم الفنى فى المساهمة فى خطة الإنتاج بالدولة، ورغم ذلك فإن هذا المشروع يفتقد إلى جدية القائمين عليه، وعدم قدرة معظم المدارس على إنتاج المصنوعات بدون معاونة الآخرين من خارج المدرسة، وبذلك فإن المشروع يتطلب جهوداً كثيرة لتفعيل العلاقة بين التعليم والاقتصاد بهذه المدارس.

(٣) <u>مشروع المدرسة كوحدة منتجة</u>:

في ضوء التوجهات العالمية نحو التأكيد على أهمية ربط المدرسة بالعمل المنتج والرغبة في مسايرة التقدم الذي يحدث في مجالات العمل والإنتاج، قامت وزارة التربية والتعليم بتحديد رؤية مستقبلية للتعليم في مصر تعتمد على **منطلقات عدة منها:** فكرة تحويل المدرسة إلى وحدة منتجة بهدف تحقيق التنمية في المجتمع، وانطلاقاً من ذلك قامت الوزارة بتنظيم ندوة للمدرسة المنتجة بتاريخ١٤/١١/٢٠٠١م لتحديد مفهوم المدرسة المنتجة وآليات تنفيذه مع تبني نماذج وصيغ جديدة لتحقيق الربط بين التعليم والعمل الإنتاجي[١٩]، ثم صدر القرار الوزاري رقم١٢بتاريخ٢٣/١/٢٠٠٢م، بشأن تشكيل اللجنة الدائمة لمشروع المدرسة المنتجة وتحديد الاختصاصات التي تقوم بها، مع إلزام جميع المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة بتطبيق الفكرة[٢٠].

ويقصد بالمدرسة المنتجة أنها: عملية إرساء نظرة حديثة مختلفة ومتطورة لدور المدرسة في المجتمع يتم من خلالها ربط المدرسة بالبيئة وتعميق ولاء الطالب وانتمائه للمجتمع[٢١]، كما تقوم المدرسة المنتجة على فلسفة تكمن في: تنمية ذهن الطلاب لتحقيق المعرفة بمعاني السوق والإنتاج والتسويق وطرق الشراء والتوزيع والاعتماد على النفس في تكوين المشروعات الصغيرة والمشاركة في

الأرباح وذلك للاندماج مع البيئة من خلال دراسة ما تحتاجه[٢٢]، وهذه الفلسفة تنبع من فلسفة العمل المنتج التي تعتمد على **عدة مداخل هي:** مدخل التنافسية، ومدخل التعليم التنظيمي أو المؤسسي، ومدخل الإثراء الوظيفي، ومدخل روح القائد والأداء الجماعي، ومدخل الشراكة المجتمعية[٢٣]، أي أن المدرسة المنتجة تؤكد على بناء الشخصية المنتجة المتمكنة من مهارات التعامل مع متطلبات سوق العمل والإنتاج بكل تحدياته المتجددة من خلال نشر مفهوم العلاقة بين المدرسة والإنتاج بين الطلاب وأهمية ذلك في تنمية المجتمع.

وقد حددت اللوائح المنظمة لمشروع المدرسة المنتجة أن المشروعات الإنتاجية التي يمكن تنفيذها بمشروع الوحدة المنتجة تنحصر في **ثلاثة أنواع هي:** المشروعات الإنتاجية، والمشروعات الخدمية، والمشروعات التسويقية، أما مصادر تمويل هذه المشروعات **فقد تم تحديدها كما يلي:**[٢٤]

- قروض أو سُلف من مجلس الآباء بالمدرسة أو المديرية ترد خلال مدة زمنية محددة.
- سلف مؤقتة من أنشطة المدرسة أو المقصف المدرسي أو الجمعية التعاونية على أن ترد في نهاية السنة المالية.
- قروض من الصندوق الاجتماعي على أن ترد في فترة محددة.
- مساهمات وتبرعات رجال الأعمال وأولياء الأمور على أن تضاف لرأس مال المشروع.
- مساهمات الطلاب بأسهم يتم تحديدها وقيمتها على أن ترد للطالب في نهاية مرحلة التعليم.

ومما سبق تتضح جهود وزارة التربية والتعليم فى تحويل المدرسة إلى وحدة منتجة بهدف تحقيق التنمية فى المجتمع، إلا أن الدراسات أكدت عدم نجاح هذه الفكرة فى إيجاد علاقة بين التعليم والاقتصاد، وذلك لافتقار معظم المدارس للإمكانات التى تساعد الطلاب على الابتكار فى عمل المشروعات الإنتاجية داخل المدرسة، وعدم قدرة هذه المدارس على تسويق منتجات هذه المشروعات فى البيئة المحلية، وبذلك فإن فكرة المدرسة كوحدة منتجة تحتاج

إلى جهود لتفعيل الربط بين مؤسسات التعليم والعمل والإنتاج لتحقيق التنمية بالمجتمعات المحيطة بهذه المؤسسات.

(٤) **تجربة التطوير التكنولوجي للتعليم الصناعي المتقدم في مصر:**

في ضوء اهتمامات وزارة التربية والتعليم بالتوسع في تطبيق نظام التعليم والتدريب المزدوج، قامت الوزارة باستحداث نماذج متطورة من المدارس الفنية المتخصصة في مجالات مختلفة، ومن هذه النماذج تجربة إنشاء "**المدرسة الفنية التجريبية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات بالإسماعيلية**" والتي تقوم فكرة إنشائها على إدخال تكنولوجيا التعليم المتقدمة بالمدرسة والتحول من التعليم القائم على الوسائل التقليدية أو التلقينية إلى التعليم القائم على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها لتأهيل الخريجين للتعامل مع الوسائل التكنولوجية الموجودة في سوق العمل(٢٥).

ويتطلب تحقيق هذه الفكرة توفير تكنولوجيا التعليم للطلاب والمعلمين، وكذلك تكنولوجيا الإدارة للإداريين بالمدرسة، بالإضافة إلى التجهيزات اللازمة لتفعيل الأنشطة التربوية والتعليمية والمصاحبة للمناهج أو المنفصلة عنها، وهي تجهيزات تعتمد على التكنولوجيا حتى تتفق وطبيعة التعليم بهذه المدرسة، كما تضم هذه المدرسة **عدة تخصصات هي:** تكنولوجيا نظم الحاسبات، وتكنولوجيا نظم المعلومات، وتكنولوجيا البرمجيات(٢٦)،

وعلى الرغم من قيام وزارة التربية والتعليم بجهود لنشر هذا النوع من التعليم، حيث تم إنشاء المدرسة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا الصناعة بمدينة نصر، وتسعى الوزارة إلى زيادة عدد المدارس الصناعية المتقدمة وكذلك عدد الفصول في خطة طموحة تعتمد على تزايد مساهمات القطاع الخاص والشراكة المحلية في تمويل مشروعات هذه المدارس بما يحقق التكامل بين التعليم بالمدارس الصناعية المتقدمة ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع المصري، إلا أن تجربة التطوير التكنولوجى للتعليم الصناعى المتقدم فى مصر تحتاج إلى جهود أكبر حتى تحقق العلاقة بين التعليم والاقتصاد والاستفادة من هذه العلاقة فى تطوير هذا النوع

من التعليم والذى يعتمد على وسائل التكنولوجيا المتقدمة فى تأهيل الخريجين للتعامل مع هذه الوسائل بسوق العمل.

ومن ذلك يتضح مدى اهتمام المسئولين عن التعليم في مصر بمحاولة تجويد التعليم وتحسينه، والعمل على ربط المؤسسات التعليمية بالعمل والإنتاج ومحاولة الاستفادة من التجارب العالمية، فقامت الوزارة بتنفيذ بعض المشروعات التي تقدم عمالة فنية مدربة تستخدم التقنيات الحديثة للرقي بالإنتاج، والدخول إلى سوق العمل، فاهتمت بمؤسسات التعليم مع التركيز على مدارس التعليم الثانوي العام والفني.

وعلى الرغم من الجهود التى قام بها المسئولون عن التعليم فى جمهورية مصر العربية ومحاولة ربط بعض مؤسسات التعليم بالعمل والإنتاج، إلا أن هذه الجهود لم تستطع أن تحقق العلاقة الإيجابية بين التعليم والاقتصاد فى المجتمع المصرى، ويأتى ذلك فى الوقت الذى اهتمت فيه الكثير من الدول بدعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد والتى قام الباحث بعرضها عند الحديث عن الخبرات العالمية المعاصرة والنماذج التطبيقية لآليات دعم وتفعيل هذه العلاقة، ونظراً لأن جمهورية مصر العربية تمتلك مقومات التنمية الناجحة وأسبابها، فأنه يمكنها أن تستفيد من هذه الخبرات فى دعم وتفعيل هذه العلاقة والتى تحقق التنمية بالمجتمع، ولذا فإن الباحث سوف يقوم بعرض لإمكانية استفادة جمهورية مصر العربية من هذه الخبرات فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد.

خامساً: إمكانية الإفادة من الخبرات العالمية فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد بجمهورية مصر العربية:

من خلال العرض السابق لآليات دعم العلاقة بين التعليم والاقتصاد، والذى تناول التعرف على طبيعة العلاقة بين التعليم والاقتصاد وتطورها، وتحليل للمتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاسها على التعليم، وعرض لبعض الخبرات العالمية المعاصرة فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد، وكذلك بعض

النماذج التطبيقية لآليات دعم وتفعيل هذه العلاقة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على واقع الجهود المصرية فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد، يقوم الباحث بتناول إمكانية الإفادة من الخبرات العالمية فى دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد بجمهورية مصر العربية فى ضوء فلسفة واضحة تعتمد على منطلقات يمكن ترجمتها إلى أهداف تحدد آليات وإجراءات ينبغى القيام بها لتحقيق هذه الأهداف، وذلك عن طريق توافر بعض المعايير الكفيلة بتحقيق ذلك، **وسوف يتم ذلك من خلال المحاور التالية:**

١- **<u>منطلقات دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد:</u>**

إن تأكيد العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد تقوم على عدة منطلقات هى:

أ- أن التعليم يعد من أبرز العوامل التى تسهم فى إحداث التنمية الاقتصادية فى المجتمع، فالتعليم الجيد هو نوع من الاستثمار من أجل التنمية.

ب- أن قوة الاقتصاد فى أى مجتمع لها آثارها الإيجابية فى الاهتمام بالتعليم من حيث تمويله وتكلفته والعائد المتوقع منه وإنتاجية وفعالية مؤسساته.

ج- أن العلاقة بين التعليم والاقتصاد لها جذورها التى تناولتها الأدبيات التربوية المعاصرة وأكدتها النظريات الاقتصادية الحديثة.

د- أن التنمية هى عملية مستمرة ومتكاملة فى أبعادها المختلفة، إلا أنها ترتكز- فى أساسها- على القوى البشرية المدربة والمؤهلة كأدوات أساسية فى تحقيق هذه التنمية.

ه- أن التنمية تتضمن تطويراً لعمليات الإنتاج وتنمية للقوى البشرية المطلوبة لهذه العمليات على اعتبار أن التعليم هو نوع من الاستثمارات وليس خدمة تقدم لأفراد المجتمع.

و- أن تحقيق التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع يتطلب تطويراً فى محتوى وبرامج وأساليب نظام التعليم، ووضع الخطط التعليمية فى ضوء احتياجات سوق العمل ومتطلبات تحقيق التنمية.

ز- أن التقدم فى المجتمعات المعاصرة يرجع إلى مدى تفعيل العلاقة المتبادلة بين التعليم والاقتصاد، وأن هذه العلاقة تخضع لظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ح- أن التغيرات التى ظهرت فى هياكل كل المهن والعمالة فرضت مطالب تعليمية ومهنية جديدة يجب أن يقوم النظام التعليمى بتوفيرها من خلال التعرف على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل فى الحاضر والمستقبل.

٢- **أهداف دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد:**

فى ضوء المنطلقات السابقة يمكن صياغة مجموعة من الأهداف لدعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد وهى:

أ- العمل على دعم العلاقة بين التعليم والاقتصاد من خلال التعرف على بعض الخبرات العالمية فى هذا المجال، والتوصل إلى مجموعة من الآليات التى تساعد فى دعم هذه العلاقة.

ب- إعادة هندسة المنظومة التعليمية وفق نظم المعلومات المتطورة وأساليب الاتصال المتقدمة والتطورات الهائلة فى أساليب الإنتاج فى محاولة لربط التعليم بالعمل المنتج.

ج- التوسع فى إدخال أدوات ووسائط تكنولوجية حديثة فى العملية التعليمية، وتبنى مشروعات عالية الجودة تسهم فى تحقيق ميزات تنافسية تزيد من التنمية الاقتصادية للتعليم.

د- ربط التعليم الفنى والمهنى بقطاعات الصناعة والإنتاج بحيث تكون مخرجات التعليم بمثابة مدخلات لخطط التنمية الاقتصادية فى كافة قطاعات العمل والإنتاج.

ه- الاهتمام بالجوانب الأكاديمية والمهنية والفنية والقيم الأخلاقية كمقومات أساسية عند تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية مع مراعاة ظروف المجتمع.

و- التعرف على خبرات بعض الدول التى حققت نجاحاً اقتصادياً وعقد اتفاقيات معها للاستفادة من تجاربها الرائدة فى الربط بين التعليم والاقتصاد.

٣- **إجراءات وآليات تنفيذ دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد:**

إن تحقيق الأهداف السابقة تتطلب اتباع بعض الإجراءات والآليات التى تساعد فى تنفيذ دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد وهى:

أ- النظر إلى التعليم باعتباره أحد مجالات الاستثمار فى الموارد البشرية والتى تعد من أهم عناصر الإنتاج، وأن العائد من التعليم يعد أهم ركائز التنمية الاقتصادية فى المجتمع.

ب- التعرف على المشكلات المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والتى تعوق المجتمع عن تحقيق التنمية تمهيداً للوصول إلى صيغ تعليمية جديدة تعمل على إثراء دور التعليم فى تحسين إنتاجية الأفراد وزيادة الدخل الفردى والقومى مما يساعد على تحقيق متطلبات نجاح التنمية الاقتصادية.

ج- تقديم خبرات تدريبية للدارسين والعاملين بالمؤسسات الإنتاجية، وإنشاء مراكز للتنمية المهنية بمؤسسات التعليم العالى والجامعى كآليات لربط التعليم بسوق العمل.

د- إضفاء البعد العالمى على المقررات والمناهج الدراسية وبرامج التدريب فى مؤسسات التعليم المختلفة، والعمل على استحداث تخصصات جديدة تعد الدارسين للتعامل مع المتغيرات العالمية بما يحقق الانفتاح المعرفى على دول العالم.

ه- إعداد خطط مستقبلية تتمشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية وتتضمن إمكانات تكنولوجية ومعلوماتية تساعد فى تطوير التعليم مع توظيف هذه الخطط اقتصادياً بحيث تحقق أفضل عائد اقتصادى فى المستقبل.

و- استحداث صيغ وبدائل تعليمية أكثر جودة وأقل تكلفة لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم مثل الجامعات الخاصة والجامعات الافتراضية وجامعات التعليم عن بعد، بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة وبرامج التدريب المتطورة بمؤسسات التعليم والتدريب المختلفة.

ز- التأكيد على معايير الجودة سواء فى مدخلات أو مخرجات النظام التعليمى عن طريق إعداد مجموعة من المعايير القياسية لضبط جودة التعليم بما يتفق ومعايير الجودة العالمية حتى يمكن تعزيز مكانة المجتمع فى المنافسة العالمية.

ح- إعداد كوادر قادرة على تحقيق النمو الاقتصادى ومواجهة التحديات التعليمية والاقتصادية فى المستقبل عن طريق تنمية المهارات الوظيفية والإدارية والفنية والإنتاجية للدارسين والعاملين بالمؤسسات الإنتاجية المختلفة.

٤- <u>المعايير التى يجب مراعاتها لدعم وتفعيل العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد:</u>

إن دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد يقتضى القيام ببعض التغيرات تتمثل فى إيجاد مجموعة من المعايير التى يمكن أن تسهم فى دعم هذه العلاقة أهمها:

أ- تضمين المناهج الدراسية تطبيقات تكنولوجية حديثة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأخذ فى اعتبارها التحولات المستمرة فى سوق العمل ونوعية العمالة والمهارات المطلوبة لها وبحيث تكون قادرة على تنمية المعارف والمهارات اللازمة لتحسين فرص العمل للخريجين.

ب- اهتمام مؤسسات التعليم العالى والجامعى بالأنشطة البحثية المرتبطة بقطاعات العمل والإنتاج وتوجيه المشروعات البحثية لخدمة عملية الإنتاج مع الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية وتنفيذها داخل الجامعة وخارجها.

ج- قيام مؤسسات التعليم المختلفة بدور مهم فى تنمية الوعى الاقتصادى المرتبط ببعض العادات الاقتصادية السليمة التى تسهم فى رفع مستوى معيشة الأفراد وتنمية المجتمع.

د- مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى ورجال الأعمال والاتحادات والنقابات فى توفير مصادر تمويلية بديلة لتطوير نظم التعليم ومؤسساته، وتنفيذ المشروعات التعليمية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، والمساهمة فى الارتقاء بمستوى الخدمة التعليمية بما يتفق ومعايير الجودة.

ه- عمل عقود بين الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة بحيث تقوم هذه القطاعات بتمويل عملية إعداد الكوادر والتخصصات التى تحتاجها القطاعات، بالإضافة إلى تمويل مشروعات البحوث الجامعية التى يمكن الاستفادة من نتائجها.

و- إنشاء مراكز التميز العلمى والتكنولوجى التى تهتم بمختلف قطاعات التكنولوجيا وتشجيع الشركات متعددة الجنسيات للمشاركة فى تمويل هذه المراكز لتحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمع.

ز- تنمية الوعى داخل المؤسسات التعليمية بأهمية دراسة تجارب الدول التى حققت نمواً اقتصادياً عن طريق الاستفادة من مخرجات التعليم وتعميق مساهماته فى إحداث هذا النمو وإمكانية الاستفادة من هذه التجارب فى الارتقاء بالتعليم وتفعيل دوره فى التنمية الاقتصادية بالمجتمع.

ح- رسم خطة متكاملة لبرامج التدريب التحويلى للقوى البشرية العاملة لملاءمة احتياجات الصناعات المتطورة والتغير فى طبيعة المهن والوظائف داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية بما يساعد فى تحقيق زيادة الإنتاج ومن ثَمَّ تحقيق التنمية الاقتصادية لصالح الأفراد والمؤسسات.

وفى ضوء العرض السابق لآليات دعم العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد، تتضح الجهود التى قامت بها العديد من الدول لتحقيق هذه العلاقة ومحاولة تفعيلها بما يحقق التنمية فى هذه المجتمعات، وقد اعتمدت هذه الدول فى تحقيق ذلك على الاستثمار الأمثل للإمكانات المادية والبشرية المتاحة بالمجتمع، ويمكن لجمهورية مصر العربية أن تستفيد من هذه الجهود نظراً لامتلاكها مقومات التنمية وأسبابها، إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى دعم سياسى يساعد المسئولين عن التعليم فى تحقيق الربط بين المؤسسات التعليمية والإنتاجية بالمجتمع، مع ضرورة استثمار المناخ الحالى الذى يؤكد على أهمية تطوير التعليم بمختلف أنواعه، وكذلك الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى.

والله ولى التوفيق

هوامش الدراسة:

١- محمود قنبر، **بانوراما الأصول العامة للتربية**، الدوحة: دار الثقافة، ٢٠٠١، ص ص١٩٣، ١٩٤.

٢- عبدالله بن محمد المالكي: "العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي". **مجلة التوثيق التربوي**، تصدرها وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، العدد الثامن والأربعون، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ص ص١٥٥، ١٥٦.

٣- عبد الغني عبود وآخرون، **التربية المقارنة والألفية الثالثة- الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠، ص ص١٧٧،١٧٨.

٤- محمد متولي غنيمة، **الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي- دراسات وبحوث(١)**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، ص١١١.

٥- أحمد إسماعيل حجي، **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي- التعليم والأسرة والإعلام**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢، ص٤٦.

٦- **المرجع السابق**، ص٥٢.

٧- وادي حداد، "عولمة الاقتصاد وتكوين المهارات وأثرها على التعليم"، ترجمة: إيمان هريدي، **مستقبليات(١٠١)**، المجلد٢٧، العدد١، مارس١٩٩٧، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٧، ص ص٣٩،٤٠.

٨- منال فاروق سيد، "المدرسة كوحدة منتجة وإكساب الطلاب المهارات الإنتاجية وتصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تحقيق ذلك"، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية**، العدد الرابع عشر، الجزء الثاني، القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ص٢٢٧، ٢٢٨.

٩- محمد عبد الحميد محمد، "آليات الربط بين التعليم الثانوي الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة في ضوء خبرات بعض الدول- دراسة حالة على مدينة العاشر من رمضان"، **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، العدد٤٢، سبتمبر٢٠٠٢، ص٢٢٩.

١٠- أحمد إسماعيل حجي، **مرجع سابق**، ص ص٥٤،٥٥.

١١- علي السيد محمد الشخيبي، علم اجتماع التربية المعاصرة، تطوره- منهجيته- تكافؤ الفرص التعليمية، **سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس**، العدد٢٣، القاهر: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢. ص ص٩١،٩٢.

١٢- شاكر محمد فتحي، **إدارة المنظمات التعليمية رؤية معاصرة للأصول العامة**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٦، ص١٠٧.

١٣- وزارة التربية والتعليم، **مجلة مبارك للتعليم- إنجازات وطموحات على مشارف ألفية جديدة**، وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب، ٢٠٠٠، ص٦٨.

١٤- ــــــــــــــ، البرنامج الوطني لإدخال نظام تعاوني مزدوج لتطوير التعليم والتدريب المهني في مصر، **نشرة غير دورية تصدر عن وحدة تنفيذ سياسات برنامج مبارك/كول**، ٢٠٠٤، ص ص٦-١٢.

١٥- ــــــــــــــ، **تجارب رائدة في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر**، إعداد المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة: وزارة التربية والتعليم- قطاع الكتب، ٢٠٠٢، ص ص٤٥-٤٨.

١٦- ــــــــــــــ، **القرار الوزاري رقم(١٧٦) بتاريخ١٢/٨/٢٠٠١م، بشأن مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفني**، القاهرة: وزارة التربية والتعليم- مكتب الوزير، ٢٠٠٢.

١٧- ــــــــــــــ، **مجلة مبارك والتعليم- التعليم المصري في مجتمع المعرفة**، وزارة التربية والتعليم- قطاع الكتب، ٢٠٠٣، ص١٣٤.

١٨- ــــــــــــــ، القرار الوزاري رقم (١٧٦) بتاريخ١٢/٨/٢٠٠١م، بشأن مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفني، **مرجع سابق**.

١٩- ــــــــــــــ ، **ندوة المدرسة المنتجة**، الأربعاء الموافق١٤/١١/٢٠٠١م، القاهرة: ديوان عام وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١، ص٢.

٢٠- وزارة التربية والتعليم، **القرار الوزاري رقم(١٢) بتاريخ٢٣/١/٢٠٠٢م، بشأن تشكيل اللجنة الدائمة لمشروع المدرسة المنتجة**، القاهرة: وزارة التربية والتعليم- مكتب الوزير، ٢٠٠٢.

٢١- ـــــــــــــ، قطاع التعليم الفني والتجهيزات، اسأل تشارك في المدرسة المنتجة، **نشرة غير دورية**، القاهرة: الإدارة العامة للمدرسة المنتجة، ٢٠٠٣، ص١.

٢٢- ـــــــــــــ، إدارة روض الفرج التعليمية، المدرسة وحدة إنتاجية، **نشرة غير دورية**، القاهرة: إدارة روض الفرج التعليمية، د. ت، ص١.

٢٣- نادية محمد عبد المنعم، ومحمد فتحي قاسم، **الخصائص التنظيمية لبيئة المدرسة الابتكارية وعلاقتها بدعم المدرسة كوحدة منتجة في ضوء الاتجاهات المعاصرة**، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٢، ص ص٥٩-٦٦.

٢٤- وزارة التربية والتعليم، قطاع الأمانة الفنية، مقترح باللائحة المالية لمشروع المدرسة كوحدة منتجة، **نشرة غير دورية**، د. ت، ص١.

٢٥- ـــــــــــــ، تجارب رائدة في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، **مرجع سابق**، ص٢٣.

٢٦- **المرجع السابق**، ص ص٢٣، ٢٤.